دور الأمن البيئي في تحقيق السلم و التنمية المستديمة بإفريقيا
منطقة الساحل الإفريقي أنموذجا

د. جدو فؤاد
قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية بجامعة محمد خيضر بسكرة.

ملخص:
تعتبر افريقيا من بين المناطق الأكثر تنوعا بيئيا و طبيعيا مقارنة بالمناطق الأخرى و هذا أعطاها ميزة تنافسية من حيث الاهتمام الدولي بحيث تعتبر اكثر المناطق تصديرا للمواد الخام و في المقابل نجد ان الانسان في افريقيا يعاني كثيرا من الفقر و التخلف حيث تحتل دول الساحل الافريقي المراتب العشر الأكثر فقرا في العالم من جانب اخر نجد وجود العوامل التي تزيد من ظاهرة الهجرة في منطقة الساحل الافريقي كالجفاف و التصحر و بالتالي اصبح من الضروري ان يعتمد الامن البيئي كمدخل أساسي لتحقيق الاستقرار في هذه المنطقة و التي تنعكس إيجابا على دول الجوار و هذا الامن البيئي لا يمكن ان يتحقق الا بمراعاة جملة من الشروط كخصوصية المنطقة الافريقية و مواءمة السياسات البيئية المحلية بالمشاريع التنموية في اطار التعاون الدولي و الإقليمي بما يحقق الديمومة و الاستقرار و تحقيق التنمية المستديمة.

الكلمات المفتاح :امن بيئي ، ساحل الافريقي ، تنمية استدامة ، تهديدات امنية ، بيئة

Abstract : Africa is considered as one of the areas with a diverse ecology compared to the other areas, which gave it a competitive advantage at the level of an international concern, that is deemed to be the most important zones in exporting raw materials ;whereas, African people suffer from poverty and lag behind. The African states of the Sahel are worlds' top 10 countries in terms poverty .In the other hand, there are many existent factors that give an increase to migrate from African Sahel coast such as: drought and desertification; thus, it became essential that environmental security considered as a crucial input to stabilization in this zone which reflects positively on the neighboring countries. Environmental security cannot be reached if unless a number of conditions are met as an African privacy and a harmonization of local environmental policy in development projects within the framework of local and international cooperation that serves durability, stability, and sustainable development.

Keywords : Environmental Security, African Coast, Sustainable Development, Security Threats, Environment.

I- تمهيد :

تعتبر إفريقيا من بين اغني القارات في العالم من حيث الموارد الطبيعية و البشرية التي تزخر بها بل مازال فيها من الأراضي العذراء الكثير ، كما تتميز بكثافة سكانية و نسبة خصوبة و يد شابة كبيرة.

لكن من بين المفارقات التي تميز القارة الإفريقية نجد ارتفاع نسبة الفقر و البطالة و تراجع مستويات التنمية و بروز ظواهر كالهجرة السرية و الحروب و كثرة الأزمات و غيرها و هذا ما دفع المنظمات الدولية إلي تصنيف الدول الإفريقية بالدول الفاشلة.

فبعد نهاية الحرب الباردة برز ما يعرف بالأمن الذي انتقل من مستوى الأمن الدولاتي إلي الأمن الإنساني الذي يراعي جميع الجوانب التي تحقق الاستقرار و التنمية في ظل ما يعرف بمنطق الامننة.

من جانب اخر تعتبر افريقيا جنوب الصحراء و الساحل من بين افقر الدول في العالم و في هذا الصدد صرح ليستر ثرو صاحب كتاب " الصراع على القمة " و حامل جائزة نوبل للاقتصاد عام 1994 عن الوضع الاقتصادي لإفريقيا جنوب الصحراء ما يلي " افريقيا جنوب الصحراء الكبرى ، تمثل سلة العالم الاقتصادية فاذا ما وهبك الله إياها و جعلك الله قيما اقتصاديا عليها فان الخطوة الذكية الوحيدة امامك هي ان تعيدها اليك ، ان الحدود في غير موضعها الذي يسمح بتقليل العدوات الاثنية كما ان الثورة الخضراء لا تزال بعيدة المنال عن الواقع الافريقي اضف إلى ذلك فان الحكومات الكفؤة لا وجود لها و على صعيد اخر فان مستويات التعليم و المهارات تقف عند ادنى حد و الديون "...

من خلال هذا القول لأكبر اقتصادي عالمي يوضح اهم أسباب تخلف دول الساحل الافريقي لخصها في ضعف التنمية الاقتصادية التي ترتكز على عدم استغلال الأمثل للقدرات و فشل الحكومات التي تفتقد إلى الرؤية الواضحة و الاستراتيجية في ظل التكيف مع المعطيات الحالية لبناء اقتصاديات خضراء مستدامة و الاستثمار في الراس مال البشري من خلال التعليم و التدريب خاصة ان هذه المنطقة رغم انها صحراء الا انها منطقة غنية بالموارد.

فالمقترب البيئي يعتبر من بين أهم المقتربات التي تحلل واقع التنمية في العالم خاصة الدول الإفريقية و هذا ما نريد الحديث عنه في هذه الورقة البحثية حول واقع الأمن البيئي في تحقيق التنمية من خلال التركيز على منطقة الساحل الإفريقي التي ترتبط بالجزائر حدوديا و سياسيا و اقتصاديا و امنيا و لهذا فالبيئة تعتبر من بين أهم المداخل التي يجب التركيز عليها في بناء السلم بمنطقة الساحل الإفريقي.

و سنتطرق إلي العناصر التالية:

1- معطيات حول منطقة الساحل الإفريقي.

2- مفهوم الأمن البيئي و مشكلات البيئية في الساحل الإفريقي.

3- دور الأمن البيئي في تحقيق التنمية بمنطقة الساحل الإفريقي.

الخاتمة.

1- معطيات حول منطقة الساحل الإفريقي:

لا بد لنا من تحديد النطاق الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي أي ما هي حدودها و امتداداتها ، فمنطقة الساحل الإفريقي هي الجزء الرابط بين دول شمال إفريقيا و دول إفريقيا الاستوائية فهي على امتداد قطري للقارة الإفريقية من المحيط الأطلسي إلي البحر الأحمر ، فهذه المنطقة تضم العديد من الدول على مساحة كبيرة و شاسعة من موريتانيا – مالي – نيجر- تشاد-السودان ، و عندما نتكلم عن هذه الدول فإننا لا ننسي ارتباطاتها بالدول المجاورة لها كالجزائر و ليبيا و مصر و دول إفريقيا الاستوائية وهناك من يضيف السينغال لهذه المنطقة.

فهي منطقة عبور و ربط بين شمال إفريقيا و دول الإفريقية الأخرى و يمكن أن نعطي مؤشرات عن منطقة الساحل الإفريقي بالتركيز على كل دولة و كيف تكون هذه المؤشرات دافعا حركيا لإحداث ارتدادات في جملة من الحركيات السببية للتهديدات الأمنية التي تمس ليس دول الساحل الإفريقي بل دول القارة الإفريقية ككل ة حتى دول خارج القارة الإفريقية و بالتالي تكون فضاء واسع لحسابات و مصالح لدول أخري.

- موريتانيا : نجد هذا البلد الذي عرف تحولات جذرية على مستوى المؤسسات الدستورية و طبيعة النظام السياسي في إطار " التحول الديمقراطي " ، هذه التحولات لم تقتصر على الأداء الاقتصادي بل على جميع المستويات اقتصاديا خاصة في ظل موجات الغلاء في المواد الغذائية عالميا و تحدياتها الداخلية و المتطلبات المتزايدة التي تؤثر بشكل أو بآخر على استقرار هذا البلد إلي جانب الضربات التي تلقاها على يد الجماعات الإرهابية.
- مالي : هذا البلد الذي يعاني الكثير من الأزمات و أهمها أزمة الازواد في شمال مالي و المواجهات العسكرية بين الجيش المالي و المتمردين التوارق كلها تجعلها دافعا لعملية أللاستقرار و تزايد التهديدات في المنطقة ، كما تعتبر فضاء لتحرك الجماعات الإرهابية، و المشكلة التي

هي على الحدود الجزائرية الجنوبية مع مالي و التي تتمثل أساسا في سيطرة الحركات الإرهابية على شمال مالي و الاتجاه الدولي الرامي الآن إلي مرحلة التدخل العسكري في المنطقة و الحسابات التي تقوم بها القوى الكبرى.

- النيجر : هذا البلد الذي يحتوى على أهم الاحتياطات الخاصة باليورانيوم و ما تشكله من أهم أهمية حيوية و هذا ما يعتبر من مطالب التوارق لتقاسم ثروات المنطقة بالإضافة إلي ارتفاع نسبة الفقر في النيجر ، تعتبر النيجر احد دول الساحل الافريقي على مساحة تقدر ب 1.267.000 كم مربع لها حدود مع مالي غربا بطول يبلغ 800 كم و الف كم طول مع الجزائر شمالا و 350 كم من ناحية الشمالية الغربية مع ليبيا و حوالي 2000 كم شرقا مع تشاد و 1500 كم مع نيجيريا جنوبا و 250 كم مع البنين و 600 كم مع بروكينا فاسو من الجنوب الغربي .

عدد سكان عام 2001: 11.060.291 مليون نسمة و في احصائيات عام 2016 حسب البنك الدولي بلغ 20.6 مليون نسمة بنسبة نمو ديمغرافية بلغت 3.8 بالمئة ، و يبلغ معدل متوسط عمر الأشخاص في النيجر حوالي 59.7 سنة و هو من المعدلات المنخفضة عالميا مقارنة بالمعدلات العالمية في حين بلغ ترتيب النيجر في مؤشرات التنمية البشرية 187 مم 188 أي ما قبل الأخيرة حسب تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة سنة 2016 و هنا نجد ان النيجر من بين افقر الدول عالميا و تعاني من هشاشة كبيرة في جميع النواحي .

- التشاد : يعيش أكثر من 60 % من سكانه تحت خط الفقر مع خط موازي لموجة المواجهات و الأزمات بين المتمردين و الحكومة و المصالح الفرنسية مع بروز مؤشرات حول وجود البترول في المنطقة .
- السودان: للسودان خصوصية لكثرة الصراعات فيه خاصة أزمة دارفور الذي أصبح المشهد الأول الذي أصبح يشكل بوتقة للانصهار الصراعات الداخلية و الحسابات الخارجية و تحديا جديدا لمرحلة ما بعد انفصال شمال سودان عن جنوبه.

فنجد أن لكل بلد له جملة من المشاكل يشترك فيها مع الآخر من حيث المشاكل و طبيعة الأزمات و هذا ما هو إلا امتداد لطبيعة المنطقة جغرافيا بالإضافة إلي التنوع ألاثني و القبلي و العرقي و غياب معني الحقيقي للدولة ، فلا يخفي شاسعة المنطقة ذات طبيعة صحراوية التي تجعل منها فضاء مفتوحا لكل التحركات يصعب التحكم فيها مقارنة بإمكانيات هذه الدول.

2- مفهوم الأمن البيئي و المشكلات البيئية في الساحل الإفريقي:

لا بد لنا في البداية الحديث عن مفهوم الأمن البيئي ، أين قدم الكثير من التفسيرات و المفاهيم في إطار مقاربة تخص تخصص معين و هناك من أعطى له تعريف شامل و هذا ما نريد تقديمه في هذا الإطار.

كان الأمن البيئي وما زال هاجس المجتمعات البشرية منذ قديم الزمن، ويمكن تعريف مفهوم الأمن البيئي على أنه (حماية البيئة والموارد الطبيعية من النضوب والانقراض والنقص الناجم من المخاطر والملوثات والجرائم المتعمدة التي ترتكب في حق تنمية المصادر والموارد الطبيعية والإخلال بالتوازن البيئي) .

و يجب علينا قبل الدخول في شرح هذا المفهوم الأمن البيئي سنتطرق إلي تفكيك المصطلح إلي البيئة و كذا علاقتها و تأثيرها بالأمن و خاصة الأمن الدولي و الإقليمي في إطار دراستنا هذه.

أول من صاغ كلمة ايكولوجيا العالم هنري ثرو (H.othoreaux) عام 1858 ولكنه لم يتطرق إلى تحديد معناها وأبعادها... أما العالم الألماني ارنست هيجل Ernest Heechel فقد وضع كلمة ايكولوجي(Ecologie) ، وفي سنة 1866م. عرفت أهدافها بدراسة العلاقة بين الكائن الحي والوسط الذي يعيش فيه، وترجمت إلى اللغة العربية بعبارة علم البيئة.

نجد أن بعض الباحثين عرفها بأنها (مجموعة العوامل الطبيعية المحيطة التي تؤثر على الكائن الحي أو التي تحدد نظام مجموعة ايكولوجية مترابطة) . وفي نفس هذا الاتجاه عرفها مؤتمرا ستكهولم عام 1972 ومؤتمر تبليسي 1978 (بأنها مجموعة من النظم الطبيعية والاجتماعية والثقافية التي يعيش فيها الإنسان والكائنات الأخرى) .

و هناك من يعرف البيئة كعلم الذي يدرس علاقة الكائنات الحية بالوسط الذي تعيش فيه ويهتم هذا العلم بالكائنات الحية وتغذيتها، وطرق معيشتها وتواجدها في مجتمعات أو تجمعات سكنية أو شعوب، كما يتضمن أيضاً دراسة العوامل غير الحية مثل خصائص المناخ (الحرارة، الرطوبة، الإشعاعات، غازات المياه والهواء) والخصائص الفيزيائية والكيميائية للأرض والماء والهواء ".

الأمن البيئي مفهوم جديد استحدث في فترة التسعينات من قبل دول الشمال المتقدم مثل الولايات المتحدة، والدول الاسكندينافية، في حين أن العيد من دول الجنوب لم تضع بعد مفهوماً محدداً للأمن البيئي، حيث تحاول دولهم حاليا، استحداث مفهوم الأمن البيئي. فالصين مثلا تعتمد الأمن البيئي تحت مظلة حماية البيئة.

كذلك الحال مع المنظمات الدولية والهيئات التابعة للأمم المتحدة حيث لم تتبّن بعد مفهوماً محدد للأمن البيئي، حتى عام 1994 حيث أشار البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة إشارة مختصرة في التقرير السنوي حول التطور الإنساني فأشار إلى أن مشاكل البيئة التي تواجهها الأقطار هي مزيج من التدهور المحلي والعالمي.... وأكد على انه من الصعب المحافظة على الأمن الدولي دون تحقيق الأمن البيئي .

و يمكن أن نلخص أهم المشكلات البيئية في منطقة الساحل الإفريقي كما يلي:

1- التصحر الذي يعتبر أهم تهديد في منطقة الساحل الإفريقي لاعتبارات عديدة منها طبيعة المنطقة في حد ذاتها أي أنها منطقة صحراوية بطبعها و تسمي بالصحراء الكبرى على امتداد مساحة تزيد عن مليون و نصف كم مربع.

2- نتائج التصحر منها الجفاف الذي يضرب منطقة الساحل الإفريقي خاصة المناطق الشمالية لمالي و النيجر و تشاد و الجنوبية للجزائر و موريتانيا و هذا ما جعل حركة التنمية معطلة إن لم نقل أنها غائبة تماما خاصة في قطاعي الزراعة و الصناعة و بتالي تهديد المناطق بالنزوح و التصارع حول الموارد المائية و الغذائية في المنطقة و هذا ما انعكس في تهديد أخر ألا و هو الهجرة غير الشرعية من دول الساحل الإفريقي.

3- الاحتباس الحراري هذا المتغير الدولي و ليس إقليمي يعتبر احد مسببات المشاكل البيئية في المنطقة لان ارتفاع درجات الحرارة ساهم في جعل هذه المنطقة اقل كثافة في العالم من حيث السكان إلي جانب غياب نسيج غابي يمكنه أن يخلق مناخا لطيفا.

4- النفايات السامة تقدم العديد من التقارير العالمية خاصة منظمة السلام الأخضر بان هناك نشاط كثيف للشركات الأجنبية في منطقة الصحراء الكبرى تعمل على رمي النفايات السامة بالمنطقة خاصة في النيجر وهذا ينعكس على المدى الطويل على صحة الإنسان كالتشوهات و الأمراض الوراثية.

5- مخلفات الحروب في المنطقة تعتبر منطقة الساحل الإفريقي منطقة ذات طبيعة صراعية فشهدت حروب عديدة سواء في شمال مالي أو ما حدث في ليبيا أو في تشاد و هذه الحروب تخلف الكثير من الضحايا و كذا أسلحة ذات طبيعة خطرة و أحيانا مجهولة المصدر مما يؤثر على صحة الإنسان بهذه المنطقة بشكل عام.

6- انتشار الأمراض و الأوبئة تمتاز منطقة الساحل الإفريقي بانتشار كبير للأمراض المعدية بدرجة أولي خاصة الملاريا فالجزائر شهدت خلال 2012 بولاية تمنراست حوالي 500 حالة و هذا رقم قليل مقارنة بالأرقام المقدمة في كل من مالي أين تتجاوز 10 ألاف حالة سنويا و يموت جراء هذا المرض 3500 شخص سنويا في مالي، و هذه الأرقام تعبر عن حقيقة الأمراض التي تهدد المنطقة بالإضافة إلي نقص التغذية التي تخلف أمراض عديدة و السيدا و الأمر لا يقتصر على الإنسان بل تمتد الأمراض أيضا إلي الثروة الحيوانية حيث تهددها أمراض عديدة و فتاكة.

7- ظاهرة الجراد هذه الظاهرة التي عرفت انتشارا و بشكل دوري في منطقة الساحل الإفريقي خاصة في شمال مالي و نيجر و موريتانيا أين تنتشر بعدها إلي مناطق مجاورة كالجزائر و ليبيا و الجراد خطر على البيئة لأنه يستنزف الغطاء الأخضر و بالتالي الموارد الرئيسية للإنسان.

3- دور الأمن البيئي في تحقيق التنمية بمنطقة الساحل الإفريقي:

اعتبرت التنمية مدخلا أساسيا في تحقيق التقدم و الاستقرار على جميع مستوياته ، فمفهوم التنمية عرفا تطورا عبر مختلف الأزمنة فالتنمية ليست ظاهرة منفصلة بل هي ظاهرة مرتبطة زمنيا حيث بدأت بالتنمية الاقتصادية و بعدها التنمية البشرية فالتنمية المستدامة وصولا للتنمية الشاملة أو الواسعة أو المركبة.

فالمشاكل التي ظهرت في منطقة الساحل الإفريقي أسبابها عديدة و متنوعة لكن البعد البيئي في المنطقة لعب دورا مهما في تحول المنطقة إلي بؤرة حروب و عدم استقرار فمحددات الأمن البيئي أصبحت ضرورة لتحقيق التنمية في المنطقة و بتالي تعزيز السلم و الاستقرار بها.

المخطط من تصميم الباحث:

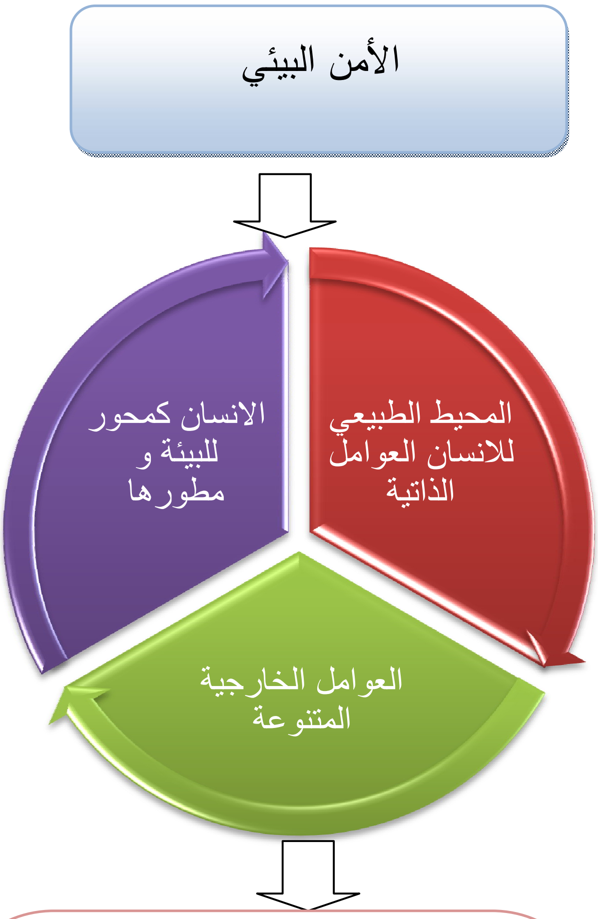

تقوم التنمية وفق مقاربة الامن البيئي على ما يلي :

1- تعزيز دور المنظمات الدولية و الاقليمية .
2- تعزيز رشادة المؤسسات المحلية في تسيير الموارد البشرية و الطبيعية .
3- تدعيم المشاريع التنموية خاصة في قطاع الزراعة و الرعي و الغطاء النباتي .
4- استثمار جزء من راسمال في المناطق الجافة من اجل تعزيز الاستقرار و التنمية.
5- محاربة الحروب و الصراعات في المنطقة و تعزيز الاستقرار في المنطقة.
6- وضع برامج تكوينية تهدف الي تعزيز قيم المواطنة و الامن البيئي.

الخاتمة

الأمن البيئي ليس مفهوما مجردا بل هي تقاطع لمجموعة من المفاهيم التي ترتبط مع بعضها البعض عبر الإنسان المشكل للوحدة الرئيسية للتنمية ، فالبيئة لم تعد إطار منفردا يعتني فقط بالمحيط بل أصبح مرتبطا بالدرجة الأولي بالأمن الإنساني ككل.

و حتى نستطيع ان نحقق التنمية المستديمة من خلال مدخل الامن البيئي فإننا نقدم مجموعة من المقترحات لتحقيق ذلك من خلال ما يلي:

- ضرورة حوكمة السياسات البيئية في دول الافريقية و منطقة الساحل الافريقي خاصة من حيث مراعاة الإمكانيات و المتطلبات البيئية و الاقتصادية.
- ربط السياسات التنموية و السياسات البيئية المحلية مع السياسات البيئية الافريقية ضمن الاتحاد الافريقي و أيضا ضمن الشراكات المتعددة خاصة الاتحاد الأوروبي.
- لا بد من مراعاة خصوصية الدول الافريقية من حيث التنوع البيئي و المتطلبات البيئية للإنسان الافريقي.

و في الأخير نصل الي ان الاستقرار في منطقة الساحل الافريقي لا بد ان يراعي أولويات الامن البيئي كمدخل أساسي لتحقيق الاستقرار الانسان الافريقي في بيئته من خلال إيجاد حلول للمشاكل البيئية الموجودة كموجات الجفاف و التصحر التي تعتبر عامل دافع للهجرة و بالتالي يمكن ان نحقق استقرار من خلال تحقيق التنمية المستدامة و التي تنعكس على المنطقة و دول الجوار.

- الإحالات والمراجع :

1.منير محمودي (2017) ، مصادر الصراعات في بلدان غرب افريقيا و اليات ادارتها ، تلمسان : دار النشر الجامعي الجديد ، ص 60

2.امحند برقوق(2009) ، مفاهيم في العلاقات الدولية ، دراسات غير منشور، الجزائر ، ص 11

3.الموقع الجغرافي للنيجر ماخوذ من موقع وزارة الخارجية الفرنسية-http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/niger/presentation-du-niger/ بتاريخ 2017/10/10

4.مؤشرات اقتصادية حول النيجر مأخوذ من موقع وزارة الخارجية الفرنسية-http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/niger/presentation-du-niger/ بتاريخ 2017/10/10

5.تاريخ النظام التشادي مأخوذ من موقع وزارة الخارجية الفرنسية-https://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/tchad/presentation-du-tchad

6. سليمان المشعل (2011) ، الأمن البيئي العالمي ، جامعة نايف للدراسات الأمنية ، السعودية ، ص 5

7. فائق حسن جاسم (2011)، البيئة و الأمن الدولي ،مجلة السياسة العالمية ، مصر ،ص 53

8 .فائق حسن جاسم ، مرجع سابق

9. زكريا يحي (2008) ، البيئة و مشاكلها ، جامعة ام قري ، مكة ، ص 2

10. فائق حسن جاسم ، مرجع سابق ، ص 60

11. أرقام وزارة الصحة و السكان ، التقرير السنوي حول الأمراض المعدية ، ديسمبر 2012